



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٤ / ٦ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد العملي و جعفر ناصر حسين و كرم طه محمد و كرم أحمد يابان و محمد صائب التظنبي و عود صالح التميمي و ميخائيل شمشون فيس كوركيس و حميد أبو اثمن المأثورين بالقضاء باسم الشعب وأسدرت قرارها الآتي :

المميزان - المدعي عليهما - ١/ محافظ بغداد / إضافة لوظيفته / وكيله

الموظف الحطوقي مهدي زهير شكر .

٢. رئيس مجلس محافظة بغداد/ إضافة لوظيفته

وكيله الموظف الحطوقي وليد مجيد صالح .

المميز عليه - المدعي - /حيدر عبد الرزاق طه/ وكيله

المحامي علي حسين السعدي .

#### الإدعاء

ادعى وكيل المدعي (المميز عليه) أمام محكمة قضاء الإثاري بأن المدعي عليه (المميز الأول) / إضافة لوظيفته اصدر الأمر الإثاري المرقم (٢٠٠٩/٥٦٥٣) الصادر بعدد (ش/خ/١٩٥١٣) في ٢٦/٨/٢٠٠٩ الذي يقضي بإقالة موكله المدعي من منصبه كمدير ناحية الجسر . وحيث ان إقالة موكله تقتصر للشرعية القانونية فلم يتم استهائه من قبل المجلس للاستماع إلى دفاعه عن التهم المنسوبة له .



تظلم المدعي لدى المدعي عليه (المميز الاول) / إضافة لوظيفته  
وسجل بعدد واردة (٣٨٨٠) في ٢٦/٨/٢٠٠٩ وقد تم رفض التظلم  
بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٩ ، أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢  
ولتجبة للمرافعة الحضورية الغنبة أصدرت محكمة القضاء الإداري  
بتاريخ ٥/١٠/٢٠١٠ وبعد اضطرارة ٢١٤/٩/٢٠٠٩ حكماً يقضي إلزام  
المدعي عتيهما الاول (محافظ بغداد / إضافة لوظيفته) والثاني (رئيس  
مجلس محافظة بغداد / إضافة لوظيفته) إلغاء القرار المرقم (٢٠٠٩/٥٦٥٣)  
لسنة ٢٠٠٩ والذي يحمل العدد (١٩٥١٣) في ٢٦/٨/٢٠٠٩ وتحصيل المدعي  
عليه المصاريف وأتعاب المحاماة ، ذلك ان القرار الصادر من محافظ بغداد /  
إضافة لوظيفته لا سند له من القانون لمخالفته أحكام المادة (٥١) من قانون  
المحافظات غير المنتظمة في التسييم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ التي أوجبت  
إجراء الاستجواب قبل صدور قرار الإقالة في حين لم يتم استجواب  
المدعي قبل إقالته ، طعن وكيل المميز (محافظ بغداد) / إضافة لوظيفته  
بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية  
المؤرخة ٢٨/٤/٢٠١٠ طالياً نقضه للأسباب الواردة فيها ، وكما طعن وكيل  
المميز (رئيس مجلس محافظة بغداد) / إضافة لوظيفته بالحكم أمام  
المحكمة الاتحادية العليا بلائحته التمييزية المؤرخة ٣/٥/٢٠١٠ طالياً نقضه  
للأسباب الواردة فيها .

#### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن



التمييزين مقدمان ضمن المدة القانونية فقرر قبولها شكلاً ولتعلقها بموضوع واحد وباضطراب واحدة قرر توحيدهما والنظر فيهما سوية وبعدد الاضطراب (٥١/٥٢ / اتحادية/تمييز/٢٠١٠) . ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب والحيثيات القانونية التي اعتمدها ، ذلك لأنه ليس من صلاحية المحافظ إقالة مدير القاحية من منصبه بموجب الصلاحيات الممنوحة له بموجب المادة (٣١) من قانون المحافظات غير المنظمه في إقويم رقم (٢١ لسنة ٢٠٠٨) وإنما هي من صلاحية المجلس المحلي للقاحية وذلك بموجب المادة (١٢/١٢/٢) من نفس القانون أتف الذكر على أن تسبقه جلسة يتم فيها استجواب الشخص المعني بإقالته عملاً بحكم المادة (٥١) من القانون المذكور آنفاً . وحيث أن محافظ بغداد اصدر أمره بإقالة المميز عليه (المدعي) من منصبه دون أن يكون مسؤولاً قانوناً بذلك فيكون أمره لا سند له قانوناً كما أن المجلس المحلي لقاحية الجسر عندما اصدر أمره بإقالة المدعي من منصبه في جلسة الاستتابة المنعقدة بتاريخ (١٢/٣/٢٠٠٩) لم تسبقه جلسة استجواب وفقاً لمتطلبات حكم المادة (٥١) من القانون المذكور آنفاً فإنه هو الآخر غير صحيح لذا يكون الأمر الصادر بإقالة المدعي من منصبه مخالفاً للقانون ويكون الحكم المميز إذ قضى بإقالته جاء صحيحاً ومنقفاً وأحكام القانون قرر تصديقه

كوّماري عيرال  
داد كاي باقي نيئتيجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

٥٢/٥١/تحدية/تمييز/٢٠١٠

ورد الاعتراضات التمييزية مع تحصيل المميزين إضافة لوثيقتهما رسم التمييز  
وصدر القرار بالاتفاق وانهم عننا في ٢٠١٠/٦/١٤ .

الرئيس  
مهدي الموسوي

العضو  
فاروق محمد الساي

العضو  
جابر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بيان

العضو  
محمد صائب القسبي

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
مبختاير شمشون قاس كوركاس

العضو  
حسين ابو الثيب